

سورية والقرار 2170؛

هل تتدخل واشنطن عسكرياً؟

■ **عمر نعيم الياس***

أصدر مجلس الأمن الدولي بالإجماع القرار 2170 الذي يهدف إلى قطع التمويل ومنع تدفق «الجهاديين» إلى العراق وسورية، وينصّ القرار الذي صاغته بريطانيا على إدراج ستة من الممولين السعوديين والكويتيين وغيرهم على قائمة العقوبات الخاصة بتنظيم «القاعدة» والتي تشمل حظر السفر وتجديد الأصول المالية. كما يطالب القرار الصادر تحت الفصل السابع «الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمنع تدفق الإرهابيين الأجانب إلى العراق وسورية» مهّدا «بفرض عقوبات على الجهات التي تسهّل تجنيد وانتقال هؤلاء إلى مناطق النزاع. ويحدّر القرار الحكومات والكياتن التجارية بأنّ التعامل التجاري مع الجهاديين يعتبر «ضرباً من الدعم المالي» وقد يعرض هذه الحكومات والكياتن للعقوبات الدولية».

جاء القرار الدولي الذي يسمح إدراجه تحت الفصل السابع باستخدام العقوبات الاقتصادية أو القوّة المسلّحة لفرضه على خلفية التدخل العسكري الأمريكي الجوي في شمال العراق لحملة لعمليّة التخلّص من قرار أوروبي بتسليح الأكراد، وهو ما أدى إلى طرح تساؤلات حول إمكانية تجيير واشنطن للقرار الأممي في خدمة استراتيجيتها في سورية، بمعنى استخدام القوة العسكرية في سورية بجهة ملاحقة التنظيمات الجهادية، فهل هذا ممكن؟

اتخذ القرار الدولي بالإجماع وهو يخصّ تحديداً تنظيمي جبهة النصرة والدولة الإسلامية اللذين يعتبران القوة المركزية التي تواجه القوات المسلّحة في سورية، ودونهما من التنظيمات لا يبدو كونه لقمة سائغة بإمكان الجيش السوري القضاء عليها من دون الحاجة إلى خوض حرب الاستنزاف الطويلة هذه وتوزيع القوات المسلّحة على كامل الجغرافيا السورية، فهل تضرب واشنطن «داعش» و«الناصره»؟ هل من المنطقي أنّ تسحب واشنطن جهدها الحربي في العراق على شمال سورية وتضرب الدولة الإسلامية التي تسيطر بشكل شبه كامل على شمال شرق البلاد، ماذا يبقى لواشنطن من أوراق في مواجهة الجيش السوري والاستمرار في توليد ديناميات الفوضى عبر حرب الاستنزاف؟ هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى يسقط المراقبون من حساباتهم أنّ تدخل واشنطن ليس في العراق باعتباره وحدة جغرافية متكاملة تحت مسمّى الجمهورية العراقية، بل هو محدد الأهداف وواضع المعالم، التدخل جاء من البوابة الكردية لحماتة تقاطع المصالح الدولية والإقليمية في ما يُسمّى كردستان العراق، الدولة شبه المستقلة وصنوّ الدولة العنصرية القومية على أرض فلسطين، وهو بهذا المعنى تدخل دفاعي لعمليّة «داعش» بهدف حماية أربيل والمصالح الأمريكية السياسية والعسكرية والأمنية في هذه الرقعة الجغرافية، وليس تحللاً هجومياً لسحق «داعش» والتحالف المباشر مع الحكومة المركزية في بغداد لمواجهة هذا التنظيم الإرهابي.

تختلف سورية عن العراق، والدليل على ذلك ما حصل من المالكي في لحظة تخل دولي إقليمي عنه، تختلف حتى بنظرة الساسة الأمريكيين على الرغم من اختلافهم حول الاستراتيجية الواجب اتباعها في سورية، فالقاسم المشترك بين معظمهم هو عدم دعم الرئيس بشار الأسد أو التعامل معه سواء بقصد أو من دون قصد، هنا تأتي صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية لتقول «بالنسبة إلى الولايات المتحدة فإنّ ضرب المتشدّدين في شمال العراق قرأراً سياسي وضاح لحماية الأقاليم من مسيحيين وأيزيديين، لكن في سورية، فإنّ الضربات الأمريكية الجويّة ضدّ تنظيم الدولة الإسلاميّة من شأنها أن تساعدا من دون قصد نظام الرئيس بشار الأسد عسكرياً وسياسياً، إضافة إلى إضفاء الشرعية على دمشق وذلك على حساب المعارضة». أما واشنطن بوسـتـ فإنها تتفق مع زميلتها وتضيف: «يعمل أوباما على حماية الآلاف من الموظفين الأمريكيين في العراق، وخلافاً للامر مع سورية، تعمل الولايات المتحدة مع الحكومة العراقية لمحاربة تنظيم متطرف موضوع على اللائحة الأمريكية السواء، ويتم تقديم المساعدة العسكرية الأمريكية للحكومة المركزية في بغداد والسلطات الكردية شبه المستقلّة».

لا تزال عوامل ومقومات الصمود السوري على حالها، كما لا تزال صورة المشهد الدولي والتوازنات التي منعت الحرب على سورية قائمة وبشكل أكثر مباشرة من ذي قبل، ولا نية أمريكية لضرب سورية أقلّه في المدى المنظور. فالدولة الإسلامية وشقيقاتها تحقق المرجو منها بعيدا عن أيّ تورّط أمريكي غربي مباشر.

✽ **كاتب سوري**

البناء

هل ينجح نتياهو بإطالة أمد المفاوضات وتجنب تقديم التنازلات والعودة لحرب الاستنزاف؟

حسن حردان

إذا لم تحصل مفاجأة فإنّ المفاوضات غير المباشرة بين الوفدين الفلسطيني الموحّد، و«الإسرائيلي» في القاهرة لا يتوقّع لها أن تصل إلى اتفاق على وقف نار دائم، لأنّ حكومة العدو برئاسة بنيامين نتنياهو اتخذت قراراً مسبقاً بإفشال المفاوضات وإعادة الأمور إلى ما دون الصفر.

ويبدو من الواضح أنّ السبب في هذا القرار «الإسرائيلي» إنما يعود إلى أنّ نتنياهو واقع في مأزق: من ناحية لا يريد منح حركات المقاومة الفلسطينية مكاسب سياسية، غير مستعد لتقديمها حتى الآن لا وزراء حكومته، ولا الرأي العام «الإسرائيلي» المؤيد لسياساته. لكنه في الوقت نفسه لا يريد العودة إلى حرب الاستنزاف التي تشل الاقتصاد «الإسرائيلي» وتجعل المستوطنين ينقلبون عليه، ما سيؤدّي إلى تراجع شعبيته التي لا تزال مرتفعة حتى الآن حسبما تُوّشر استطلاعات الرأي. ولهذا فإنّ نتنياهو يريد مخرجاً ثالثاً بتجنّب الوقوع في واحد من الخيارين المذكورين.

فما هو هذا المخرج، أو الخيار الثالث؟



«**هآرتس**»: **نتنياهو في مأزق ...**

تجسير محادثات القاهرة قرار سياسي «إسرائيلي»

إنّ إعلان رئيس الحكومة «الإسرائيلية»، بنيامين نتنياهو، بأنه لن يمنح حماس فرصة لتحقيق إنجاز سياسي، ثم قيامه باستعادة تشكيل معادلة «الهدوء مقابل الهدوء» التي أطقها قبل شنّ العدوان على قطاع غزة، تشير بما لا يقبل الشك إلى أنّ الحكومة الإسرائيلية قرّرت إفشال محادثات القاهرة. وتوقع مسؤولون سياسيون «إسرائيليون» أنّ تبادر فصائل المقاومة الفلسطينية لإطلاق القذائف الصاروخية مساء اليوم (أمس) أي قبل انتهاء الهدنة بساعات، وذلك لعلمهم أنّ فصائل المقاومة ستلتقي قبل ذلك الموعد رداً «إسرائيلياً» من شأنه أن يفجر المحادثات ويعيدها إلى المربع الأول. وقال المعلق السياسي في صحيفة «هآرتس» «الإسرائيلية»، باراك رافيد، في مداخلة لإذاعة الجيش «الإسرائيلي»، «إن «إسرائيل» عادت بعد نحو شهر من القتال إلى نقطة الصفر بل إلى ما قبل نقطة الصفر»، فيما رأى معلق القناة الثانية في التلفزيون «الإسرائيلي»، عميت سيغال، «إنّ نتنياهو واقع في مأزق فهو من ناحية لا يريد تحقيق مكاسب سياسية لحركة حماس تماشياً مع الرأي السائد في الحكومة والجمهور الإسرائيليين، وفي الوقت ذاته يريد توقف إطلاق الصواريخ لتلبية طلب الجمهور الإسرائيلي، ولا يمكنه تحقيق الأمرين في آن واحد».



«**معاريف**»: «**إسرائيل**» **تفضل أن تكون حماس**

هي من يفجر المحادثات في ظل الضغوط الدولية عليها

نقلت صحيفة «معاريف» «الإسرائيلية»، عن وزير في «الكابينيت» «الإسرائيلي» أنّ الحكومة تفضل أنّ تكون حماس في الجانب الذي يفجر المحادثات، في ظل الضغط الدولي على «إسرائيل»، ومصر للتوسط في اتفاق وقف إطلاق نار، معتبراً «أنّ إسرائيل تأخذ بعين الاعتبار أنّ الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي هو حليف استراتيجي هام لإسرائيل».

وقالت الصحيفة إنه «في ظل الضغوط الأميركية والأوروبية على إسرائيل

البناء

هل ينجح نتياهو بإطالة أمد المفاوضات وتجنب تقديم التنازلات والعودة لحرب الاستنزاف؟

الظاهر من خلال المواقف «الإسرائيلية»، وتحليلات الصحافة العبرية، أنّ هناك توجّها لدى نتنياهو يركّز إلى خطين:

الخط الأول: السعي إلى إطالة أمد المفاوضات، بتמיד الهدنة، مع انتهاج طريق المماطلة والتسويف والمناورة المعروفة عن المفاوضات «الإسرائيلي» بقصد إنهاك المفاوضات الفلسطيني وإدخاله في مأزق مع جمهوره الفلسطيني، وصولاً إلى محاولة التوصل إلى اتفاق، يقضي بتخفيف الحصار والسماح بإعمار القطاع مقابل هدنة مديدة تحت رقابة دولية ومصرية.

الخط الثاني: إذا ما فشل في المسار الأول وأصرّ الجانب الفلسطيني على مطالبه وعدم تمديد الهدنة، يجري العمل على محاولة دفعه إلى تجسير المفاوضات حتى لا تتحلل «إسرائيل» المسؤولة وتواجه مزيداً من الضغوط الدولية عليها لإلحاح المفاوضات، والسنياريو «الإسرائيلي» لتحقيق ذلك، يكمن في طرح نزع سلاح المقاومة، مقابل رفع الحصار وإعمار قطاع غزة بقصد استفزاز المفاوضات الفلسطينية ودفعه إلى تجسير المفاوضات.

غير أنّ هذا المخطط «الإسرائيلي» لإجهاض المفاوضات

من أجل إنجاح المحادثات، تأمل الحكومة الإسرائيلية بأن تكون حماس هي الجانب الذي يفجر المحادثات. ونقلت عن وزير في «الكابينيت» قوله: «لا يمكن لإسرائيل أنّ تكون الطرف الذي يغازط طاولة المفاوضات أولاً، وهي تأمل أن تقوم حماس بتجسير المحادثات، وذلك من منطلق أنّ التحالف الاستراتيجي مع نظام البسبي في مصر هو مصلحة إسرائيلية جلية».

وأضاف: «يحظر علينا أن نبذو «الولد السني» حيال الجهود المصرية لتثبيت وقف إطلاق نار طويل الأمد. فكم بالحرى حينما تتعرّض مصر وإسرائيل لضغوط من الولايات المتحدة وأوروبا من أجل تخفيف الحصار على قطاع غزة من أجل المساهمة في إعمارها». وقال المسؤول «إن الوفد الإسرائيلي متواجد في القاهرة من أجل استنفاد كل الوقت المتاح للمحادثات».

وقالت الصحفية: «في الوقت الراهن ثمة انطباع في إسرائيل بأنّ جهود رئيس السلطة الفلسطينية لإقناع حماس بقبول المبادرة المصرية لوقف إطلاق نار طويل الأمد لن تنجح». وادعت «أنّ حماس تتصلّب في مواقفها لأنها غير راغبة عن الوسيط المصري».

وحول السؤال: ماذا سيحصل الليلة (الماضية) في حال لم يتّم تمديد الهدنة؟ يوضح المسؤول بأنّ «كل محاولة من جانب حماس لتجديد إطلاق القذائف على إسرائيل سيردّ عليها بهجمات عنيفة على قطاع غزة». وينقل الصحفية ما قاله القيادي في حركة «حماس»، موسى أبو مرزوق، في ما يخصّ آخر نتائج مفاوضات الهدنة بالقاهرة. وقالت الصحفية «إنّ أبو مرزوق، ادعى عبر حسابه الشخصي على «فيسبوك» أنّ إسرائيل هي من رفضت المبادرة المصرية المعدلة، ذلك بعد أن أبدى نتنياهو معارضته لصياغة هذا الاتفاق مبدياً بعض الملاحظات على التعديلات الجديدة».

كما أشار أبو مرزوق، خلال تدوينته القصيرة «أنّ إسرائيل بهذا القرار ستعيد مفاوضات الهدنة المصرية إلى نقطة البداية، مؤكداً أنّ الوفد الفلسطيني لن يتخلّى عن حقوق شعبه».

وأشارت إلى وصف عضو الوفد الفلسطيني، قيس عبد الله، المناقشات المعزّز لإجراؤها اليوم (أمس) قبيل انقضاء الهدنة «بالمصرية»، خاصة أنّ قادة الفصائل الفلسطينية أكدوا أنه لن يتّم تمديد الهدنة للمرة الثالثة.



«**يديعوت أحرونوت**»: **الصواريخ الفلسطينية**

توقف حركة القطارات بين عسقلان وسديروت

ذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» أنّ عدداً كبيراً من سكان المستوطنات الجنوبية توافّد على محطات القطارات على الرغم من إعلان هيئة السكك الحديدية عن توقف حركة قطاراتها بين مدينة «عسقلان» و«سديروت»



تسعى الولايات المتحدة إلى تقويضها وعزلها والاستعاضة عنها بحكّام طغاة كاسلافهم السابقين. إذا كانت الديمقراطية الغاية والرسالة، فعلياً الاعتراف بأنّ أميركا ليست النبي.

تتمتع بكامل الاستعداد لتخليص المنطة من الديمقراطيين المتعاضة سياساتهم مع «إسرائيل» ودول الخليج العربي. لكن هذه الدول خيّبت الأخيرة من الكوميديا التراجيدية لما يسمّى «بعمليّة السلام»، بدأ التفاوض مع الفلسطينيين بشأن تقرير المصير، لا مع «إسرائيل» حول شروط الاستسلام الفلسطيني كما كان مخططاً له. يُقترَض بنا من هذا المنطلق، أن ننعى جهود الولايات المتحدة لإحلال السلام في «إسرائيل»، التي لم تؤمّن بها أصلاً...

فلندعها ترفد بسلام!!!

منذ البداية، استخدمت «إسرائيل» سياسة «عمليّة السلام» لإلهاء العالم عن بنائها المستوطنات وتوسّعا اللاشريعي وقضمها المتزايد للاراضي الفلسطينية. هذه السياسة جعلت من المستحيل إقامة علاقات جيدة وتعايش

سلمي مع الفلسطينيين ومع جيران «إسرائيل» العرب. استنجت الولايات المتحدة، في نهاية المطاف، أنّ «إسرائيل» هي كل ما تقوم به من سياسة انتهازية قد وضعت نفسها في موقف لا تُحسد عليه أبداً. أربعون سنةً من السياسة الدبلوماسية الأميركية من جانب واحد، بهدف تحقيق قبول وإجماع دوليين وعالميين بـ«إسرائيل»، يبدو أنها قد أثمرت نتائج عكسية: ازدياد الغزاة الدولية والأزدياء العام للدولة اليهودية.

لا يجدر بنا بعد الآن الاستمرار بتغطية تصرفات «إسرائيل» التوسعية وسوء المعاملة والسلب المتقطع للاراضي الفلسطينية ونبد سكانها الشرعيين، إذ سندفع شُناً باهظاً لسياسة كجده على المستوى العالمي، كما في الشرق الأوسط. وقد يتزايد العنف إزاء المصالح الأميركية في الداخل والخارج. وليس على أميركا التمسك بمثل هذه السياسة الانتحارية، بل عليها أن تعمل على حماية موقعها في الشرق الأوسط، وكذلك على ضمان بقاء دولة «إسرائيل».

يصرّ الأميركيون على أنهم يتمتعون بأسس أخلاقية في مجال السياسة. وقد أثبتت الجيولوجيا في الشرق الأوسط عموماً، لا في ما يخصّ بـ«إسرائيل» فقط، أنّ تعقيدات المنطقة لا تسمح بأنّ تحكم من جانب واحد. ولتأخذ مسانعة وجهودها لحكامها لتعزيز الديمقراطية مثالا على ذلك: بذات الولايات المتحدة جهوداً حثيثة لفرض الديمقراطية في البلدين اللذين غزمتها: العراق وأفغانستان، أو في تلك الدول التي تتحقّق: فلسطين، إيران، وسورية. أما الدول الباقية فنتركها لحكامها المتوارثين، الديكتاتوريين، وجنرالات الجيش والبلطجية. وعندما تقود الانتخابات الديمقراطية في بعض الدول كمصر وفلسطين والجزائر إلى تشكيل حكومات منتخبة من قبل الشعب،

البناء



بسبب مخاوف من محاولة الفصائل الفلسطينية استهداف القطارات بالقذائف المضادة للدبابات..

بحسب الصحفية، فإنّ «سكان المستوطنات الجنوبية أبدوا استياءهم الشديد على الرغم من إعلان الهيئة الأحد عن ذلك القرار. إلا أنّ مئات المستوطنين توافدوا على محطة «سديروت» ليضطروا بعدها إلى ركوب الحافلات المتجهة إلى عسقلان».

من جهة أخرى أشارت الصحفية إلى أنّ «طلاب جامعة «سابير» اضطروا لاستخدام الأوتوبيسات الداخلية على خلفية بدء الفصل الدراسي الصيفي، بعد أن وُفقت الهيئة رحلاتها إلى «سديروت».

ونقلت الصحفية عن رئيس اتحاد طلاب الجامعة قوله «من غير المعقول أن نتفق «إسرائيل» 18 مليون دولار في بناء محطة محصّنة كهذه، وعندما يحتاجها الطلاب والمستوطنون يتم إغلاقها من دون تحذير مسبق».



«**يديعوت أحرونوت**»: **وزير «إسرائيلي»**:

لا يمكننا تعويض كل متضرري «الجرف الصاعد»

أكد وزير المالية «الإسرائيلي» يائير لابيد، في حوار مع صحيفة «يديعوت أحرونوت»، نشر أمس الإثنين، على «ضرورة تشكيل لجنة إقليمية مكوّنة من مصر، السعودية، ودول الخليج بمشاركة الولايات المتحدة الأميركية يكون هدفها تحديد آليّة إعادة إعمار قطاع غزة مقابل نزع السلاح».

ورفض الوزير «الإسرائيلي» التسليم بأنّ «حماس» هي من تشكل وتيرة الأحداث بالمنطقة، وفقاً إلى «أنّ إسرائيل تتحكم في ذلك، وهي التي تقوّر متى تدخل المفاوضات ومتى تخرج منها».

وأضاف لابيد: «من المحتمل أن تتّمّن مصر من التوصل إلى تهدئة، لكن لدينا مطالب، وملتبنا الأساسي هو الأمان، فإذا نظرنا إلى الوفد الإسرائيلي بالقاهرة سنجد أنه مشكّل من رجال أمن، لأنّ مطلبنا الأساسي هو أمن سكان المستوطنات الجنوبية وأمانهم». من جهة أخرى تطرّق لابيد إلى قضية المسائر الناجمة عن الحرب في غزة قائلاً: «هذه حرب وفي الحرب لا بدّ أن تكون هناك خسائر، لدينا صندوق للتعويضات وإذا شرعنا في توزيعها على شتّى أرجاء الدولة، فإن سكان المستوطنات الجنوبية سيحصلون على نسبة أقل، أنا متعاطف للغاية مع سكان الوسط، وأعلم جيداً أنهم متضررون لكن لا يمكننا أن ندفع للجميع».



«**يديعوت أحرونوت**»: «**إسرائيل**» **ستدفع ثمن**

تدخل نتنياهو في الانتخابات الأميركية

حذر كبير المحللين في صحيفة «يديعوت أحرونوت» «الإسرائيلية»، ناحوم برنياع، أمس الإثنين، «من أنّ «إسرائيل» ستدفع ثمن تدخل رئيس حكومتها، بنيامين نتنياهو، في الانتخابات الأميركية ووقوفه ضدّ الرئيس باراك أوباما ومرشحي الحزب الديمقراطي ودعم خصومهم الجمهوريين».

وأشار برنياع إلى أنّ «مسؤولين أميركيين تدخلوا في الانتخابات الإسرائيلية، وأنّ مسؤولين إسرائيليين تدخلوا في الانتخابات الأميركية، البائدة كانت من الولايات المتحدة عندما دعت مؤسس إسرائيل وأول رئيس لحكومتها، دافيد بن غوريون، ضدّ خصمه مناحيم بيغن».

وأضاف «إنّ إسحق رابين حاول مساعدة الرئيس ريتشارد نيكسون من أجل إعادة انتخابه، في العام 1972، فيما حاول الرئيس بيل كلينتون مساعدة شمعون بيرس للصول إلى رئاسة الحكومة في العام 1996».

وتابع: «إن نتنياهو سعى إلى مساعدة العديد من المرشحين لمجلس الشيوخ، وكانت آخر هذه المساعدات عندما دعم منافس أوباما، ومرشح الحزب الجمهوري، ميت رومني، في انتخابات الرئاسة عام 2012. وكان نتنياهو قد استقبل رومني بحفاوة بالغة في إسرائيل عشية هذه الانتخابات».

ولفت برنياع إلى أنّ «انتخابات الكونغرس ستجري بعد شهرين، وسيجري خلالها انتخاب جميع أعضاء مجلس النواب وثلاث أعضاء مجلس الشيوخ، وأن هذه الانتخابات قد تسفر عن فقدان الحزب الديمقراطي الأغلبية في الكونغرس وتؤدي إلى سيطرة الحزب الجمهوري، وفي حال حدوث ذلك فإن أوباما سيحصل إلى «بطلة عرجاء»، ويسعى الجمهوريون إلى إفشاله».

يُضاف أنّ «انتخابات الكونغرس في الآنّ الشغل الشاغل للمؤسسة وأصحاب الأعمال الأميركية، وأي حدث، من غزة إلى الموصل، ومن كييف إلى القاهرة، يقاس بموجب تأثيره على نتائج الانتخابات في تشرين الثاني المقبل. وبالنسبة إلى أوباما فإنّ هذا صراع على الحياة والموت. وكذلك الأمر بالنسبة لخصومه».

وكتب برنياع أنّ «البيت الأبيض ينظر إلى نتنياهو على أنه جندي في خدمة الجناح اليميني المتطرف في الحزب الجمهوري. وقد توصلوا منذ زمن طويل إلى الاستنتاج بأنّ شيلدون أدلسون، الذي استثمر 100 مليون دولار في محاولة إسقاط أوباما، لا يعمل لدى نتنياهو وإنما نتنياهو يعمل لديه... وكل ما يصرح به «إسرائيل» يعتبر محاولة لتخريب احتمالات انتخاب المرشحين الديمقراطيين في الانتخابات المقبلة».

وأردف أنّ «المشكلة هي أنّ نتنياهو تحوّل إلى عدو سياسي داخلي للرئيس أوباما وحزبه».

وصف برنياع تدخل نتنياهو في الانتخابات الأميركية بأنه «خلل تاريخي لأنّ هذا التدخل يضع إسرائيل خارج الإجماع الأميركي لأول مرة منذ خمسينيات القرن الماضي».

وتابع: «إنّ هذا التدخل هو «خلل عملي» أيضاً، خاصة في حال محافظة الديمقراطيين على قوتهم وعلى الأغلبية في الكونغرس، وعندما سيذكرون في البيت الأبيض إلى أي جانب وفتت حكومة إسرائيل».

لكن برنياع رأى أنه «حتى في حال خسارة الديمقراطيين لسيطرتهم في مجلس الشيوخ فإنّ الرئيس الذي يفقد سيطرته في المواضيع الداخلية، سيركّز على المواضيع الخارجية. هكذا فعل كثيرون من أسلافه. وستلتقي إسرائيل مع أوباما ثانية، وهذه المرة سيكون اللقاء مع رئيس جريح. وقد حصل لنا أمر كهذا في الماضي مع أحد الرؤساء، وهو جيمي كارتر، الذي يعتبر في إسرائيل أكثر رئيس أميركي مناوئ لسياساتها».